## خاتمة عامة

إن الدور الذي يلعبه قطاع المحرقات في الجزائر لا يمكن تجاهله، حيث تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد أحادي المورد تمثل منتجات البترول 97% من صادراته الأمر الذي جعله عرضة للأزمات النفطية وقابليته للتأثر بالصدمات الخارجية، فهذه السلعة تتحدد أسعارها في السوق الدولية كما تم التطرق سابقا وهي معرضة لتقلبات نتيجة تأثرها بعوامل عدة تصب معظمها في خدمة مصالح الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال الفترة الوجيزة 2008-2017 وقعت أزمتين نفطيتين كان للأولى دور في تحسين المؤشرات الاقتصادية الجزائري أما الثانية كانت ولازالت تداعياتها السلبية تبقي الجزائر متخوفة من العودة إلى الأوضاع السابقة.

ويعتبر الدينار الجزائري رهينة لأسعار البترول نتيجة تأثره بتقلباتها وباعتبار أن قيمة العملة مؤشر عن القوة الاقتصادية للبلد فالاقتصاد الجزائري متأخر جدا، ففي بداية فترة الدراسة حقق سعر صرف الدينار الجزائري انخفاضا غير مسبوقا تزامن مع أزمة ارتفاع أسعار النفط 2008 لكن ذلك لم يدم طويلا، فبعد قرابة ستة سنوات من الاستقرار تدهورت قيمة العملة الوطنية ولازالت متدهورة وذلك متزامن أيضا مع أزمة انخفاض أسعار النفط 2014، وتم قياس واثبات ذلك من خلال الدراسة التطبيقية أين تم أيضا محاولة بيان العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض محدداته وسعر النفط في الأجلين القصير والطويل؛ وعلى هذا الأساس سيتم اختبار الفرضيات، تقديم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال الآتي:

**1- اختبار الفرضيات**

- كان لأثر أزمة النفط لسنة 2008 أثر إيجابي على سعر الاقتصاد الجزائري بينما كان أثر أزمة 2014 سلبي: هذه الفرضية صحيحة حيث اتضح في الدراسة التحليلية أن الاقتصاد الجزائري استفاد من ارتفاع أسعار النفط حيث سجل الميزان التجاري فائضا ولحظ الناتج المحلي تحسنا وكانت السبب في تفاد الأزمة الملية 2008، أما جراء أزمة 2014 سجل الميزان لتجاري عجزا، وانكمش الناتج الداخلي الخام.
- أجل تؤثر أسعار النفط على محددات سعر صرف الدينار الجزائري: هذه صحيحة بالنسبة للكتلة النقدية فعند زيادة أسعار النفط تزيد حصيلة صافي الأصول الأجنبية مما يساهم في زيادة الكتلة النقدية أما من

وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة التحليلية القياسية، أما بالنسبة لمعدل التضخم فهذة الفرضية غير صحيحة فهناك عوامل أخرى تتحكم في معدل التضخم.

- تساهم كل من الكتلة النقدية ومعدل التضخم في نقل أثر تقلبات أسعار النفط إلى سعر صرف الدينار الجزائري: هذه الفرضية صحيحة فعند زيادة أسعار النفط تزيد حصيلة صافي الأصول الأجنبية التي تتخذ حصة الأسد في تغطية المعروض النقدي، وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية التي يصحبها ارتفاع في معدل التضخم، وبالتالي ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية.

**2- نتائج الدراسة**

من خلال نتائج الدراسة القياسية وتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومنهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ توضح أن للأزمات النفطية أثر سلبي على سعر صرف الدينار الجزائري، ومن هنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- كانت الأزمات النفطية لفترة 2008-2017 ذات أسباب جيوسياسية أكثر منها اقتصادية أثرت على عاملي العرض والطلب على السلعة النفطية أين وصلت أسعار النفط مستويات قياسية سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض.

- العلاقة الطردية بين سعر صرف(تسمية عدم اليقين) الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي والكتلة النقدية تتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة عرض الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي معناه انخفاض قيمته وفق قانون العرض والطلب.

- الاستقرار النسبي لأسعار الصرف في بداية الفترة حققته ارتفاع العوائد النفطية وليس تحسن الأداء الاقتصادي، ومعنى ذلك أن الاقتصاد الجزائري يتسم بالهشاشة، وسيبقى عرضة للأزمات النفطية مدام يعتمد على النفط كمورد اقتصادي أساسي.

- العلاقة طردية بين سعر الصرف (تسمية اليقين) ومعدل التضخم، فارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على المنتجات المحلية، وبالمقابل زيادة الطلب على منتجات الدول الأخرى وهذا يعني زيادة في عرض العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية ويؤدي ذلك إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية.

- العلاقة الطردية بين سعر الصرف وأزمة2008 لا توافق الواقع الاقتصادي الجزائري، أي أنه عند ارتفاع أسعار النفط يؤثر ذلك إيجابا على سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي، معناه زيادة الطلب

على الدينار الجزائري المصحوب لزيادة الطلب على السلعة النفطية يزيد من عرض الدولار الأمريكي أمام الدينار الجزائري وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية أي الزيادة في قيمتها.

– العلاقة العكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي وأزمة 2014 لانخفاض أسعار النفط تفسر أيضا الواقع الاقتصادي الجزائري أي أنه عند انخفاض أسعار النفط يصحب ذلك انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها ومعناه زيادة سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي.

– العلاقة العكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والدولار الأمريكي تفسرها الظاهرة الاقتصادية المعروف على أساسها أن السلعة النفطية تسعر بالدولار الأمريكي وطبيعة العلاقة العكسية بينهما، ومعنى ذلك انخفاض أسعار النفط يصحبه انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار صرف العملات الأخرى أمام الدولار الأمريكي(تسمية اليقين) والتي منها الدينار الجزائري ومعناه انخفاض قيمة الدينار الجزائري، والعكس صحيح.

– العلاقة الطردية بين معدل التضخم والكتلة النقدية مقبولة اقتصاديا في الجزائر فعند زيادة أسعار النفط تزيد حصيلة صافي الأصول الأجنبية التي تتخذ حصة الأسد في تغطية المعروض النقدي، وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية التي يصحبها ارتفاع في معدل التضخم.

**3– التوصيات:**

- تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن موارد بديلة للنفط فهو نعمة زائلة.
- محاولة القضاء على السوق الموازية و إعادة سعر الصرف إلى مستواه التوازني.
- تحسين أداء القطاع المصرفي والمالي، للقضاء على ثقافة الاكتناز.
- التحكم في تذبذبات سعر الصرف من خلال العمل على انتهاج نظام صرف فعال يتلائم مع الوضع المالي والاقتصادي للدولة.

– الحفاظ على مستوى مثالي من الكتلة النقدية وخلق الانسجام والتوافق بين الكتلة النقدية وسعر الصرف من خلال التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة الصرف.

**4– آفاق الدراسة:**

أما فيما يخص آفاق الدراسة فسيتم اقتراح بعض المواضيع للدراسات والبحوث القادمة من خلال ما يلي:

– الصيرفة الإسلامية كحل للقضاء على ثقافة الاكتناز في الجزائر وتحسين قيمة العملة.

– سياسة بنك الجزائر للقضاء على السوق الموازية وتصحيح العرض النقدي.